

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦١٢٤

الأربعاء، ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

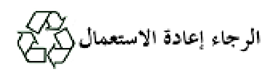
نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركن	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	تركيا	السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد شلقم
	الصين	السيد تشانغ يسوي
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد سكراشيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال عملا بالقرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩) (S/2009/210).





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي الجمهورية التشيكية والصومال، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد محمد عبد الله عمر، وزير خارجية الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد عمر (الصومال) والسيد كايزر (الجمهورية التشيكية) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية؛ والسيد ألان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيدة سوزانا مالكورا، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، الوثيقة S/2009/210.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية يقدمها السيد لين باسكو، والسيد آلان لوروا والسيدة سوزانا مالكورا.

أعطي الكلمة الآن للسيد باسكو.

السيد باسكو (تكلم بالإنكليزية): نجتمع اليوم في لحظة حاسمة للصومال. وهذا وقت يمكن لاستجابة المجتمع الدولي لطلبات المساعدة التي قدمتها الحكومة التي أنهكها الصراع أن تحدث الفرق بين التدعيم المأمول للخطوات المؤدية نحو إحلال السلام والانزلاق مرة أخرى إلى الفوضى واليأس.

ومنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمناها للمجلس، وبالرغم من القتال العنيف الذي اندلع في الأيام القليلة الماضية، شهدنا في الأشهر الأخيرة دواعي جديدة للأمل. وقد أسفرت عملية السلام في الصومال، التي قام بتيسيرها السيد أحمدو ولد عبد الله، عن تشكل حكومة عريضة القاعدة، بقيادة الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد، وهي تتمتع بدعم شرائح واسعة من السكان والدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

والأمر الأكثر أهمية هو أن الحكومة الجديدة تتصل بهمة بجماعات المعارضة بغية صياغة المصالحة الوطنية. ويكمن التفاوض والإقناع والشمول في صميم استراتيجية الحكومة للتوصل إلى تسوية سياسة دائمة في الصومال. ونتيجة لذلك،

تتاح للشعب الصومالي أفضل فرصة خلال عقدين لإنهاء معاناته والمضي قدما نحو مستقبل أفضل وأكثر استقرارا. وتتاح لنا نحن، المجتمع الدولي، فرصة فريدة لدعم الزعماء الصوماليين الذي أبدوا التزاما ببناء السلام. ولا بد من عدم إضاعة هذه الفرصة.

وبغية مساعدة الصومال على تدعيم عمليته السياسية التي ما زالت هشة وإرساء الأساس لتحقيق السلام المستدام والتعمير والتنمية، وضع الأمين العام استراتيجية سياسية تستهدف، أولا، نقل عملية السلام من جيبوتي إلى الصومال؛ ثانيا، مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية على تعزيز الحوار مع قوى المعارضة وبناء كتلة حرجة لدعم عملية السلام؛ وثالثا، تدعيم المؤسسات الاتحادية الانتقالية.

وفي هذا الصدد، قام مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري بثلاث زيارات رفيعة المستوى إلى مقديشو لإجراء مشاورات مع الحكومة على أعلى المستويات. وركزت هذه المشاورات على التحضيرات لمؤتمر بروكسل للمانحين ومتابعة تنفيذ الاقتراحات التي قدمت في مؤتمر فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال الذي عقد في شباط/فبراير في بروكسل.

كما عمل مكتب الأمم السياسي للصومال مع حكومة كينيا في تنظيم التدريب لكبار موظفي الخدمة المدنية. وأجريت مشاورات في نيروبي مع ممثلي الحكومة بشأن إنشاء اللجنة الأمنية المشتركة. ونحن نتوقع الاتفاق بشأن أعمال اللجنة في المستقبل إضافة إلى البعثات التي يوفدها إلى مقديشو مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال.

وبغية أن تحرز الحكومة النجاح في جهودها لتدعيم السلام، يتعين عليها أن تتصدى للتحدي الأمني المستمر. ولا بد أن يساند الحكومة قوة أمنية موثوقة يمكن أن تساعدها على التفاوض من موقع القوة واحتواء العناصر المتشددة التي عقدت العزم على تقويض الحكومة. كما أن على الحكومة أن تتمكن من توفير الأمن وإظهار المنافع الواضحة التي تجنيها المجمعات الصومالية من تحقيق السلام والمصالحة الوطنية.

إن الجهود الرامية إلى تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبناء المؤسسات الأمنية للصومال تستجيب لهذه الاحتياجات وهي جزء لا يتجزأ من استراتيجية الأمم المتحدة السياسية الواسعة التي ذكرتها قبل لحظة. وسيوفر إحراز النجاح في هذه الجهود فرصة لترسيخ السلام فضلا عن تهيئة الظروف لإجراء تحسين كبير في إيصال المساعدة الإنسانية والانتعاش المبكر وأنشطة التنمية.

ولدعم هذه الاستراتيجية السياسية وهذه الجهود لصنع السلام اقترح الأمين العام، في أحدث تقرير قدمه للمجلس (S/2009/210)، اتخاذ نهج ذي مراحل ثلاث نحو التصدي للتحدي الأمني المستمر ألا وهي: أولا، دعم إنشاء المؤسسات الأمنية الصومالية وتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي العسكرية للمراقبة في الصومال؛ ثانيا، إنشاء وجود يتسم بأثر طفيف للأمم المتحدة في الصومال؛ وثالثا، نشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في الوقت المناسب.

ونُظم مؤتمر بروكسل للمانحين الذي عقد في ٢٣ نيسان/أبريل بهدف حشد الدعم الدولي للمرحلة الأولى، أي تعزيز المؤسسات الأمنية الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي العسكرية للمراقبة في الصومال. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر شركاءنا - بما في ذلك حكومة الصومال، والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي - على إنجاح المؤتمر. والخطوة العاجلة المقبلة هي ضمان سداد المبلغ المتعهد به كاملا والبالغ ٢١٣ مليون دولار. ومن المتوقع أن تتلقى بعثة الاتحاد الأفريقي العسكرية للمراقبة في الصومال مبلغ ١٦٠ مليون دولار والمؤسسات الأمنية الصومالية مبلغ ٦٦ مليون دولار في شكل تبرعات نقدية وعينية على السواء.

وما زالت بعثة الاتحاد الأفريقي العسكرية للمراقبة في الصومال تضطلع بدور بالغ الأهمية في الصومال. ونحن نشكر حكومتي أوغندا وبوروندي على التزامهما المستمر في البلد. كما نشعر بالسرور من عرض سيراليون تقديم كتيبة ستؤدي إلى رفع قوام القوة إلى أكثر من ٥ ٠٠٠ فرد.

وأود أن أتناول الأخطار التي نواجهها في الوقت الحالي. ففي ٩ أيار/مايو، جرت محاولة للإطاحة بالحكومة الشرعية والاستيلاء بالقوة على السلطة في مقديشو. وندرك أن محاولة الانقلاب هذه كانت بقيادة الشيخ حسن ضاهر عويس وشملت مقاتلين تابعين لحركة الشباب. ومع أن الحكومة تمكنت من صد هذه القوات حتى الآن، فإن الحالة ما زالت هشة للغاية. وتشير التقارير الإعلامية إلى مقتل ١٢٠ شخصا على الأقل في القتال العنيف الذي دار حول مقديشو وفرار آلاف المدنيين إلى أجزاء الصومال الأخرى. والجدير بالذكر أن التقارير تفيد بأن القوات المهاجمة تشمل عددا متزايدا من المقاتلين الأجانب. وفي الواقع، أيد متحدث رسمي لحركة الشباب وجود المقاتلين الأجانب واعترف بهذا الوجود قبل فترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أيام. وقدرات الحكومة، من جانبها، قدرات محدودة، بسبب انعدام الموارد.

وخلال الأيام الأخيرة الماضية، واصلت الحكومة ببعض النجاح التفاوض بشأن التوصل إلى تسوية للصراع. وبالأمس، دعا الزعماء الدينيون إلى وقف إطلاق النار وأدانوا القتال. ومع أن جميع الجوانب قبلت في البداية بوقف إطلاق النار، فإنه يبدو أن حركة الشباب استأنفت الهجمات بعض ظهر هذا اليوم. ومن غير الواضح ما إذا كانت القوات المهاجمة متماسكة على النحو الذي كانت عليه قبل الدعوة التي وجهها الزعماء الدينيون إلى وقف إطلاق النار.

ومن النقاط المثيرة للاهتمام في التقرير أنه يبدو أن القوات المدربة التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية تشكل العمود الفقري لدفاع الحكومة. وهذه علامة مشجعة على بروز قوة وطنية وليدة. ومن الواضح أن ازدياد وتيرة أعمال العنف في الآونة الأخيرة نجم عن الاستراتيجية التي تبنتها الحكومة لمد يدها للناس وحشد المؤيدين لدعم السلام. والحكومة إذ تحرز نجاحا في استراتيجيتها القائمة على التفاوض والإقناع والشمول، فإن العناصر المتطرفة داخل صفوف المعارضة تشعر بأنها مهددة وتزيد من مستوى العنف.

ويكتسي الدعم الدولي لحكومة الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد بأهمية الآن بشكل خاص. ونجاح مؤتمر بروكسل الذي دعا إليه الأمين العام ليعطي الأمل في هذا الصدد. ولا بد لنا الآن، كما قلت، من التأكد من وصول المساعدة بسرعة إلى حكومة الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للحد من قدرة المتشددين على تهديد الجهود الجارية لبناء دولة صومالية مرة أخرى.

ويمكن لهذا الدعم العملي أن يساعد الحكومة على أن تعزز قدرتها على التصدي للتحدي الأمني وتصبح أكثر تماسكا وتنفذ خطط إعادة الإعمار والتنمية، وتولد الإيرادات وتحصلها. والحكومة ملتزمة بالمضي قدما وينبغي الإشادة بها على التقدم الذي أحرزته في فترة قصيرة لا تتجاوز ثلاثة أشهر. ووضعت الحكومة ميزانية مرتبطة بدفع رواتب قوات الأمن والاستثمارات العامة وموظفي الخدمة المدنية. فهي تحصّل الإيرادات من ميناء مقديشو ومطارها. وتعمل مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وأعضاء المجتمع الدولي لإنشاء اللجنة الأمنية المشتركة في مقديشو من أجل إجراء تقييم لقطاع الأمن ووضع إطار لقطاع الأمن.

وإنشاء إدارة فعالة داخل الصومال هو أحد المفاتيح الرئيسية لفرض القانون والنظام قبالة سواحلها. إن دولة صومالية قوية لن تضع حدا لمشكلة القرصنة في الأجل القصير فحسب، وإنما ستعالج الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الكامنة على المدى الطويل أيضا. ومن المهم أن نفهم أن القرصنة تتحول إلى عمل تجاري، إذا ترك له الحبل على

الغارب، فإنه سيخلق اقتصادات محلية مرتبطة بالجريمة ولها زعماء تتزايد قدرتهم على مقاومة الجهود الرامية إلى إدماجهم في هيكل وطني أوسع. ومن هذا المنطلق، فإن الجهود التي تبذلها القوات البحرية الدولية ذات أثر كبير. وبسبب هذه العمليات، فإن الثمن الذي يدفعه القراصنة للقيام بعملهم يتزايد باطراد حيث يتعين عليهم الإبحار لمسافات أبعد للاستيلاء على السفن.

أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن التقدير للإسهامات التي تقدمها القوات البحرية المختلفة لمعالجة هذه المشكلة. فعملياتها جزء لا يتجزأ من جهد أوسع نطاقا يشمل مساعدة المجتمعات المحلية على توفير أشكال بديلة من العمالة وتتبع تدفق الأموال لتحديد المستفيدين من القرصنة ومحاكمة المسؤولين عنها وإنشاء قوة لأمن السواحل.

نرحب بإنشاء فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. وعقب اجتماع الفريق العامل التابع لفريق الاتصال الذي عقد في القاهرة يومي ١٦ و ١٧ آذار/مارس، طلب فريق الاتصال إلى الأمم المتحدة اقتراح عدد من المبادرات لمكافحة القرصنة في البر الصومالي. وستُعرض هذه المبادرات على الاجتماع المقبل لفريق الاتصال في أيار/مايو. ومن أجل ضمان قدر أكبر من التماسك بين مختلف الجهات العاملة في مجال مكافحة القرصنة، يجري العمل حاليا على إنشاء آلية للتنسيق تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام. ويجمع هذا الهيكل الجهود المبذولة للتصدي لتحدي القرصنة في أعالي البحار وبرا وفي المنطقة وعلى الصعيد الدولي.

في الختام، من الواضح أن الحل الدائم الوحيد للصومال هو الحل الذي يجده ويقوده الصوماليون أنفسهم. والجهود التي تبذلها الحكومة للتوصل إلى توافق في الآراء من أجل المصالحة تكتسب التأييد ببطء، على الرغم من التحديات الخطيرة التي يمثلها المتطرفون الممولون بشكل جيد. ويجب على المجتمع الدولي القيام باستثمار بالغ الأهمية في هذا الوقت لتعزيز عملية السلام الهشة ومساعدة الحكومة على بسط سلطتها في جميع أنحاء البلاد وبناء مؤسساتها الأمنية ومؤسسات سيادة القانون. والوقت الآن ليس مناسبا للتحليل والمناقشة، ولكن لتقديم مساعدة ملموسة ما دام يمكن أن تكون ذات أثر.

لا بد لنا من مواصلة الانخراط بصورة موثوقة وعملية. ولا يسعنا أن نفوت هذه الفرصة لتحقيق الاستقرار في ذلك البلد الذي طالت معاناته هو وشعبه. فعواقب التقاعس لن يتحملها الصوماليون فحسب، وإنما المنطقة والعالم بأسره أيضا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوروا.

السيد لوروا (تكلم بالفرنسية): تقرير الأمين العام (S/2009/210) تم إعداده بناء على طلب مجلس الأمن بموجب القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، الذي طلب فيه إلى الأمين العام تقديم توصيات بشأن إمكانية إنشاء بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال.

في البداية، أود أن أكرر ما قاله وكيل الأمين العام باسكو عندما أشار إلى أن جلسة اليوم تنعقد في سياق حالة أمنية مزعجة للغاية في مقديشو. ومن الواضح أن الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية تمران بلحظة فاصلة. وعلى المجتمع الدولي الآن أن يدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية بقوة، وألا يدخر جهدا للحيلولة دون تمكن العناصر المتطرفة من إجهاض هذه الفرصة الفريدة لتحقيق الاستقرار في الصومال.

وما زالت عملية السلام هشة للغاية. فالتقدم الذي تولد عن عملية جيبوتي للسلام يتطلب الدعم المستمر من المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، يتعين علينا أن نضمن قبول

الصوماليين للدور الذي يقوم به المجتمع الدولي وأنه لا يؤدي إلى زيادة حدة التوترات على أرض الواقع.

ومن هذا المنطلق، يقدم تقرير الأمين العام نهجا كليا يراعي جميع الأهداف الاستراتيجية للأمم المتحدة في الصومال، بما في ذلك الجانب السياسي والأمن والتنمية وتوزيع المساعدات الإنسانية. ويشير التقرير إلى عزم مجلس الأمن إنشاء عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال، على النحو الوارد في الفقرة ٤ من القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩). ويسعى التقرير إلى وضع نهج حذر ومدروس بعناية لذلك الغرض. وفي هذا الصدد، يراعي التقرير الحالة الأمنية غير المستقرة ويسعى إلى وضع استراتيجية مرسومة خصيصا لمعالجة المخاطر والفرص الجديدة في الميدان.

(تكلم بالإنكليزية)

وكما أشار وكيل الأمين العام باسكو، يوصي التقرير بنهج تدريجي من ثلاث مراحل. في المرحلة الأولى، ستبقى مشاركة الأمم المتحدة على مستواها الحالي الذي ووفق عليه في القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩). وتشمل هذه المشاركة تقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتمكينها من أداء مهامها الأساسية المتمثلة في توفير الأمن لموظفي الحكومة الاتحادية الانتقالية والبنية التحتية الرئيسية والمنشآت الاستراتيجية والمساعدة في بناء المؤسسات الأمنية في الصومال. وستقدم وكيل الأمين العام مالكورا بعد قليل مزيدا من التفاصيل بشأن تلك النقطة الهامة جدا. وسيجري هذا إلى جانب تقديم الدعم للعملية السياسية وأنشطة الإنعاش والأنشطة الإنسانية التي يضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري. وسيقيّم التقدم المحرز في تنفيذ المرحلة الأولى بعد فترة تتراوح من ثلاثة إلى أربعة أشهر.

وإذا سمحت الظروف الأمنية، سيوسع نطاق مشاركة الأمم المتحدة بعد ذلك إلى المرحلة الثانية، الأمر الذي يترتب عليه إضافة وجود خفيف للأمم المتحدة في مقديشو يتألف من عناصر من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وإدارة الدعم الميداني وفريق الأمم المتحدة القطري، وهو الوجود الذي سيواصل السعي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة في المرحلة الأولى. وستشكل هاتان المرحلتان خطوتين انتقاليتين، تتيحان للأمم المتحدة وقتا من أجل تنفيذ كامل خدمة الدعم المقرر تقديمها إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتقييم التقدم الذي تحرزه جهود الحكومة الاتحادية الانتقالية لبناء الأمن وتطوير مؤسساتها الأمنية، وقياس درجة القبول الذي يحظى به وجود الأمم المتحدة في مقديشو، وهو الأهم.

وعلى غرار المرحلة الأولى، ستُقيَّم المرحلة الثانية بعد فترة تتراوح من ثلاثة إلى أربعة أشهر من بدء تنفيذها. ورهنا بالتقدم المحرز، سيقوم المجلس عندئذ باستعراض دور الأمم المتحدة ويقرر ما إذا كانت الظروف تسمح بالانتقال إلى المرحلة النهائية، التي يمكن فيها إنشاء عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة لتخلف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويمكن الإذن بتلك العملية ونشرها وفقا للخطوط الواردة في التقرير الحالي للأمين العام والتقارير السابقة.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن هذا النهج التدريجي هو استراتيجية مرنة. ولئن كان من الملائم وضع جدول زمني إرشادي لتقييم التقدم، فإن الانتقال من مرحلة إلى أخرى ينبغي أن يكون مبنيا على تطور الظروف السائدة وليس على جدول زمني صارم.

وسيكون من المهم خلال المراحل الثلاث جميعها الاحتفاظ بخطط للطوارئ لمواصلة مشاركة الأمم المتحدة على الجبهتين السياسية والإنسانية إذا حدث تدهور في الحالة الأمنية يتعذر معه إنشاء وجود دولي في مقديشو والإبقاء عليه. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نكون مستعدين للتحرك بسرعة للاستفادة من أي تحسن أمني قد يحدث.

وفي هذا السياق، فإنني أذكر المجلس بنصيحة الأمين العام أن نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة وإن كان لا يزال هدفنا، فإن عملية كهذه ينبغي عدم نشرها إلا بعد الوفاء بشروط أساسية مسبقة معينة للنجاح. وتشمل النقاط المرجعية المهمة تنفيذ وقف لإطلاق النار ذي مصداقية وموافقة جميع الأطراف الفاعلة الصومالية الرئيسية على الأرض على عملية النشر والحصول على تعهدات كافية بتوفير القوات والقدرات العسكرية المطلوبة من الدول الأعضاء. وتقييم الأمين العام هو أن نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في هذه المرحلة، في غياب تلك الشروط، سيكون عملية عالية المخاطر وأن إرسال بعثة في توقيت غير ملائم سيكون مآله الفشل. ومن شأن بدء عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في ظل الظروف الراهنة أن يشعل مقاومة يمكن أن تصرف الانتباه عن العملية السياسية.

وكما يدرك أعضاء المجلس، فإن ثمة انقساما عميقا بين بعض الجهات الفاعلة السياسية الصومالية الرئيسية وكذلك الزعامات الدينية وشيوخ العشائر بشأن قيام الأمم المتحدة بعملية لحفظ السلام. وعليه، فإن نشر عملية حفظ سلام في ظل الظروف الراهنة يمكن أن يقوض الجهود القائمة من أجل المصالحة السياسية. كما أن ذلك من شأنه تعريض حفظة السلام لخطر الهجمات، وهو الأمر الذي يمكن أن يزج بقوة الأمم المتحدة في أتون الصراع.

وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن نأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من التجارب السابقة للأمم المتحدة في حفظ السلام في الصومال وضمان أن تتخذ المنظمة قرارا بشأن المشاركة الملائمة هذه المرة. وتقرير الأمين العام يدعو إلى اتباع النهج الحصيف الذي شرحته. وفي الوقت نفسه، يعترف التقرير بأن عملية السلام تمر بمرحلة مائعة وأن جميع الخيارات يجب أن تظل مطروحة.

وتواصل الأمانة العامة مخاطبة المساهمين المحتملين بقوات استعدادا لعملية حفظ سلام تنفذها الأمم المتحدة في نهاية المطاف. وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، حسبما جاء في التقرير، وجه مكتب الشؤون العسكرية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام مذكرات شفوية إلى ٦٠ دولة عضوا للتأكد مما إذا كان لديها استعداد للمساهمة بقوات إذا قرر مجلس الأمن إنشاء عملية لحفظ السلام في الصومال.

وقد ردت ١٤ دولة عضوا حتى الآن. وجاءت ١٠ ردود سلبية. غير أن إدارة عمليات حفظ السلام تلقت في ٢٧ نيسان/أبريل عرضا من بنغلاديش تبدي فيه استعدادها للإسهام بوحدات بحرية وجوية. وقالت بنغلاديش إنها ستكون بحاجة إلى مساعدة الأمم المتحدة لضمان حصول وحداتها على العتاد اللازم لنشرها. ومنذ نشر تقرير الأمين العام، تلقت الإدارة أيضا إشارات شفوية من إندونيسيا تفيد بأنها ستكون مستعدة لتقديم قوات والاضطلاع بدور ريادي في عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال. كما أبدت باكستان استعدادها لتقديم معدات بحرية في حين عرضت أوروغواي الإسهام بمراقبين عسكريين. ونحن نتأكد الآن من تفاصيل تلك العروض في إطار تخطيطنا الطارئ الجاري لاحتمال إنشاء عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في نهاية المطاف في ظل الظروف السليمة.

وكما قيل، فإن الطريق نحو الأمن الدائم في الصومال يكمن في أيدي الصوماليين أنفسهم. والجانب المحوري للاستراتيجية التي حددها تقرير الأمين العام هو بناء القوة الأمنية الوطنية الصومالية وقوة شرطة تكونان قادرتين على تولي المسؤولية عن الأمن في البلاد. وفي هذا السياق، نشجع بالتأكيد أعضاء المجلس على مواصلة تقديم دعمهم للحكومة في تطوير المؤسسات الأمنية وفقا لخطة واضحة وفي إطار سيادة القانون.

ونأمل جميعا أن تعجل الحكومة في الأسابيع المقبلة بإعداد خطة استراتيجية لبناء قوات أمن وطنية. ومن شأن ذلك تمكين الشركاء الثنائيين من تحديد شكل المساعدة المطلوبة وأفضل الإسهامات التي يمكنهم تقديمها بطريقة منسقة. والأمم المتحدة تسهم بخبرتها في تلك العملية من خلال اللجنة الأمنية المشتركة. ونحن نعمل أيضا مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للبناء على الجهد الحالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تدريب الشرطة الصومالية.

(تكلم بالفرنسية)

في الأسابيع المقبلة، ستواصل الأمم المتحدة الإسهام في تلك العملية بتوفير الخبراء وبذل مساعيها الحميدة. وسيتم القيام بذلك، بالطبع، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام. ونأمل أن يقدم المجتمع الدولي أيضا دعمه وأن ينسق جهوده بصورة فعالة من خلال اللجنة الأمنية المشتركة من أجل دعم جهود الحكومة ذاتها. وبطبيعة الحال، سنواصل في الأسابيع المقبلة أيضا رصد الحالة عن كثب وإبلاغ المجلس بانتظام بشأن جميع الجهود الجارية، بما في ذلك ما يتعلق بالتخطيط الطارئ لتنفيذ عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد لوروا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سوزانا مالكورا.

السيدة مالكورا (تكلمت بالإنكليزية): إنني أقدر هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن عن الخطوات المتخذة على صعيد الدعم لتعزيز المؤسسات الأمنية في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وضع القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩) استراتيجية لدعم الأمن في مقديشو، تدمج التبرعات المقدمة من خلال صندوق استئماني تابع للأمم المتحدة والدعم الذي يقدمه المانحون الثنائيون لبعثة الاتحاد الأفريقي والقوات الصومالية والدعم اللوجستي المقدم إلى البعثة بتمويل من الأمم المتحدة. وجميع هذه العناصر حاسمة بنفس القدر إذا كنا نريد النجاح في إرساء السلام والأمن في الصومال وهو أمر ضروري لاستقرار الحكم واستمرار جهود الإنعاش.

لقد كانت المساهمات المتعهد بها في مؤتمر المانحين المعقود في ٢٣ نيسان/أبريل إيجابية جدا، حيث جرى التعهد بتقديم ما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار. ومن المتوقع استخدام هذه المساهمات في دعم الاحتياجات الكبيرة المحددة لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي وتطوير المؤسسات الأمنية الصومالية. ولئن كان نجاح مؤتمر المانحين يسلط الضوء على مستوى الالتزام الدولي بالأمن في الصومال، فإن تباين آليات ونهج التمويل يمثل تحديا على صعيد التنسيق. ويجب اتخاذ تدابير لضمان مواءمة الآراء للتعامل مع الفجوات وتفادي مجالات الازدواجية المحتملة. والعمل جار بهذا الخصوص في الوقت الراهن.

إن المكاسب التي حققها الزعماء الصوماليون والمجتمع الدولي لبناء السلام يجب عدم إضاعتها. والحالة الراهنة على أرض الواقع توفر دليلا على أن عملية السلام الوليدة والهشة في الصومال يجب حمايتها. فآفاق العمل المتاحة لنا ضئيلة. ويجب التعجيل بصرف الأموال التي تعهد بها المانحون.

ولا يزال هناك عدد من المتطلبات الحاسمة الأهمية للتصدي للتحديات الأمنية. ويشمل ذلك الحصول على عتاد عسكري، مثل ناقلات الأفراد المصفحة وزوارق الدورية، لبعثة الاتحاد الأفريقي وصيانته. ويجب دعم التزام الاتحاد الأفريقي بزيادة حجم البعثة إلى كامل قوامها المنصوص عليه في ولايتها وهو ٨ ٠٠٠ فرد لضمان حماية المنشآت المهمة في مقديشو، بما في ذلك المطار والميناء البحري وغيرهما من المناطق الاستراتيجية. وتعهدت سيراليون بإرسال كتيبة كاملة

هذا الأسبوع. وذلك تعهد بالغ الأهمية. ويجب اتخاذ كل التدابير للتعجيل بنشرها وضمان قدراتها الكاملة.

وبخصوص بعثة الاتحاد الأفريقي، فإن كلتا الاستراتيجيتين التكامليتين للوجستيات التي تمولها الأمم المتحدة ودعم المانحين للاحتياجات الأخرى أمر ضروري لتهيئة الظروف للبعثة لتدبير ما تحتاجه من قوات ومعدات إضافية للوصول إلى القوام المنصوص عليه في ولايتها والعمل بفعالية. والاتحاد الأفريقي يعكف على تسجيل جميع مساهمات الصندوق الاستئماني للمانحين والمساهمات العينية لكفالة التنسيق الملائم ومعالجة الفجوات ومجالات الازدواجية المحتملة. وعلى الرغم من وجود عقبات أمام التقدم بسبب الحالة الأمنية المتقلبة التي لا يمكن التنبؤ بها في مقديشو، حيث تصاعدت هجمات المتمردين وأصبحت أكثر دقة وتنسيقا وأشد فتكا، فقد تحققت إنجازات مهمة. واسمحوا لي الآن أن أتكلم عن بعضها.

وفي ٢٢ نيسان/أبريل، تم إيصال مُستهلكات أساسية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مقديشو. وشمل هذا الإيصال، وهو الأول من نوعه الذي قامت به الأمم المتحدة، إمدادات الأمم المتحدة من معدات الأمن ومخازن الدفاع الميداني، والأدوية، وغيرها من اللوازم الطبية الأساسية. وتم إيصال معدات دعم متخصصة، وشاحنة إطفاء تستخدم في المطارات، ومركبات هندسية، ومعدات الإعلام والاتصالات وما يرتبط بها من مرافق أساسية إلى عنتيبي، في نيسان/أبريل، لإجراء تدريب أولي لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قبل إيصالها إلى مقديشو. وتتواصل هذه البرامج التدريبية، ومن المقرر الانتهاء منها بحلول نهاية هذا الشهر. وبذلك سيتم نشر جميع المعدات والقوات المدربة في مقديشو لتحقيق كامل الاستفادة من هذا الدعم الإضافي.

ومن ناحية أخرى، في أعقاب تصفية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، نقلت المعدات التي تملكها الأمم المتحدة ونُشرت في مقديشو في نهاية شهر آذار/مارس المنصرم. ومن جملة أشياء، شملت تلك المعدات ٤٠٠ وحدة سابقة التجهيز عبارة عن مساكن وأماكن للاغتسال، تكتسي أهمية بالغة لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويجري العمل لوضع ترتيب يتعلق بالصيانة وتقديم المساعدة في البناء.

وقُدم اقتراح للتمويل الشامل لسنتي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، استنادا إلى القرار الحالي لمجلس الأمن ومعايير الأمم المتحدة للدعم والاحتياجات التشغيلية، إلى المراقب المالي لكي يستعرضه، وسيُحال إلى الجمعية العامة قريبا.

وسيتطلب دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال اتخاذ إجراءات غير مسبوقة لكفالة الفعالية والمحاسبة، مع وجود الأمم المتحدة الكبير في ساحة العمليات ووجود قنوات متعددة لإيصال المساهمات. وقد أُنشئ الفريق الرئيسي لمكتب الأمم المتحدة للدعم، ويتواصل تعيين الموظفين، ونشر الفريق الأولي فعلا في نيروبي، وهو يعمل بصورة وثيقة مع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

ويشترط القرار ١٨٦٨ (٢٠٠٩) التوقيع على مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لكفالة استخدام الدعم المقدم من خلال الأمم المتحدة بصورة شفافة وفعالة بغية تحقيق الأغراض المتوخاة. ويشمل هذا الأمر دفع أموال وتقديم أشكال أخرى من الدعم من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني. وتم الانتهاء من صياغة مشروع مذكرة التفاهم وسيرسل هذا الأسبوع إلى الاتحاد الأفريقي للحصول على موافقته النهائية. كما يجري التفاوض مع إحدى الدول الأعضاء بشأن الترتيبات المتعلقة بتقديم المساعدة لتمكين الأمم المتحدة من

مواصلة خدمات دعم ''شريان الحياة'' التي تقدمها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال أحد المتعهدين حتى تكمل الأمم المتحدة عملياتها للشراء. وقد انطلقت جميع عمليات الشراء، وبدأنا نتلقى العروض هذا الأسبوع.

ومن المتوقع شراء طائرة ركاب نفاثة صغيرة في نيروبي في وقت لاحق من هذا الشهر. وفضلا عن نقل هذه الطائرة النفاثة لركاب الأمم المتحدة دعما لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فإنها تكتسي أهمية حاسمة لتوفير قدرة دائمة على إجراء عمليات الإخلاء الطبي، التي تفتقر إليها حاليا بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وللمضي قدما في بناء مقر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومستشفاها ذي الدرجة الأولى، يجري تقييم المواقع غير المعمورة حاليا. كما نقوم بتشييد بنية أساسية صغيرة في المطار لتوفير الحد الأدنى من المرافق للقيام بانتشار أولي خفيف.

وأخيرا، وفي رد مباشر على الهجوم الذي شنه المتمردون في ٩ أيار/مايو، على مقربة من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذين يحمون قصر ''فيلا صوماليا''، مقر الرئاسة، تقوم إدارة الدعم الميداني بنشر مجموعة مواد لإسعاف المصابين، ومعدات لدعم إضاءة المطارات لتمكين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من القيام بالعمليات على مدار الساعة في مقديشو وتحسين العلاج الفوري للضحايا. وتجري الترتيبات أيضا لتزويد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال باحتياطي استراتيجي من الحصص للتخفيف من شدة أي تهديد لسلسلة إمدادات البعثة.

وفي الختام، إن أمامنا فرصة فريدة لدعم هذه العملية. وتكتسي شراكتنا مع الاتحاد الأفريقي أهمية حاسمة لكفالة تعميم الدعم على جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وينشأ أحد التحديات الرئيسية من ضرورة تقديم هذا المستوى من الدعم في إطار معايير الرقابة المرتبطة عادة بعملية للأمم المتحدة لحفظ السلام ذات حجم مماثل. ويتطلب هذا الحجم من الرقابة تواجدا دوليا طفيفا للأمم المتحدة في الميدان في الصومال، الذي تحول الحالة الأمنية الراهنة دون القيام به حاليا. ويمكن لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الأمم المتحدة في الصومال أن يحدث أثرا طفيفا في مقديشو، وسيتم وضع الآليات المؤقتة للرقابة، باستخدام موظفي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والموظفين المتعاقدين لتحقيق أهدافنا الرئيسية.

وختاما، علي أن أقول لكم إنني مضطرة إلى الذهاب إلى اللجنة الخامسة لعرض الميزانية العامة لحفظ السلام، ولذلك سأغادر قريبا وسأعود بعد قليل.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيدة مالكورا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد عبد الله عمر، وزير خارجية الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال.

السيد عمر (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر، أولا وقبل كل شيء، مجلس الأمن، والأمين العام للأمم المتحدة، والأمم المتحدة قاطبة، على تنظيم مؤتمر المانحين في بروكسل في ٢٣ نيسان/أبريل، والمجتمع الدولي والمنظمات المانحة، على ما قطعوه وما نفذوه من تعهدات بالتبرع والتزامات في تلك المناسبة.

ثانيا، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على التقرير (S/2009/210) المعروض علينا اليوم. ونحن نرحب بهذا التقرير. ونعتقد أنه يحدد بصيغة واضحة الهيكل والشراكة الأساسيين بين الحكومة الصومالية والمجتمع الدولي من أجل السلام والاستقرار في الصومال، وهما الرغبة والهدف اللذين نتوق إليهما على مدى الـ ٢٠ سنة الماضية.

وأعتقد، إذا جاز لي أن أعود إلى ذلك الموضوع، أن هذه أول مناسبة وضع فيها المجتمع الدولي والصومال أساسا فعالا لتحقيق الاستقرار في الصومال وترسيخ سيادة القانون. وكانت سيادة القانون أساس الاتفاق الذي تم التوصل إليه في جيبوتي، ويشكل السلام المعيار المركزي لتلك السياسة وعمودها الفقري. وهذا ما كنا نسعى إليه. وقد انتُخب الرئيس وعينت الحكومة واعتُمد الوزراء استنادا إلى ذلك الأساس. ويسرني أن أؤكد أن الشعب الصومالي، في جميع أرجاء البلد، سواء في الشمال أو وسط الصومال أو الجنوب، لم يرحب بهذا الأمر فحسب، بل رأى فيه أيضا وبصورة أساسية تجسيدا لما كان يفتقر ويتوق إليه.

وهكذا، فإننا نرحب بالتقرير ونحن على استعداد تام ولدينا كامل الإرادة والقدرة للعمل مع الأمين العام والأمم المتحدة ووكالاتها لتنفيذ تلك الاقتراحات المتعلقة بتمكين قوات الأمن الصومالية، وبناء قدرات مؤسسات الحكم والقدرة الموسعة لبعثة الأمم المتحدة في الصومال. ونحن ملتزمون بالمضي قدما ومستعدون لذلك.

غير أنني أود، بهذه المناسبة، أن أتكلم لوهلة عن الأحداث الراهنة بينما تتطور الأمور في الميدان. لقد غادرت شخصيا مقديشو بعد ظهر يوم الجمعة، وبدأت هذه الأحداث مساء يوم الأربعاء. إن الحكومة والرئيس، مثلما أكد ذلك مجلس الزعماء الدينيين، كانا وسيظلان على استعداد لإعلان وقف إطلاق النار والبدء بالمفاوضات لإحلال السلام.

ونحن لم نفوت إطلاقا أي فرصة لتشجيع أي طرف، سواء كان في البلد أو في الخارج، على ألا يبقى خارج البلد أو غير مشارك معنا. وفيما يتعلق بالقيادة الحالية للمعارضة، الحزب الإسلامي والسيد حسن ظاهر عويس، نحن حاولنا انتهاز جميع الفرص، بما في ذلك في الأيام الثلاثة الماضية، لإجراء اتصال شخصي به للتعرف على ما يلزم اتخاذه من إجراءات لوقف إراقة الدماء. وذلك هو مطلبنا الوحيد: وقف إراقة الدماء وإجراء مباحثات. وبابنا مفتوح. ونحن لا نضع شروطا مسبقة.

وتمثلت الصعوبة التي واجهناها، خلال الأشهر الثلاثة الماضية، في عدم تمكننا من الحصول على أي رد. وبعد انتخاب الرئيس في ٣٠ كانون الثاني/يناير، بحثنا عن السيد عويس والحزب الإسلامي. وذهبنا إلى كل جزء في العالم، وعرضنا الجلوس على طاولة المفاوضات ومددنا يدنا لتحقيق ذلك الغرض. ولكننا لم نتلق أي رد، حيث ووجهنا بالصمت. ومع كل الحوادث التي نشهدها اليوم في مقديشو - ومع كل القنابل واستمرار القتال بتبادل إطلاق النار - كان الرد الذي تلقيناه الأسبوع الماضي هو الرد الوحيد.

بيد أن التزامنا هو الالتزام الذي قطعناه للمجتمع الدولي وللأمين العام ولمجلس الأمن، فنحن نؤيد سيادة القانون، وإعادة إنشاء مؤسسات الدولة، وحسن الجوار مع البلدان المجاورة لنا في المنطقة دون الإقليمية، واحترام حقوق الإنسان التي تنظمها أجهزة الدولة وتنفذها، واحترام جميع الأديان، وهو أساس قانون الشريعة. والشريعة تحترم جميع الأديان ولا إكراه في الدين. وتلك هي الطريقة التي نفذنا بها الشريعة. ولذلك، ما زلنا ملتزمين بذلك البرنامج، ولن نتزحزح عنه.

ولكن المسألة ما زالت تتعلق بالرد الذي يمكن أن نتوقعه والرد الذي يمكن أن يتوقعه العالم من المعارضة. وحاولنا انتهاز جميع الفرص، ولكننا لا نعرف بشكل واضح شروط المعارضة على الصعيد المحلي أو اقتراحاتها على الصعيد الدولي. والشعب الصومالي، الذي أمثله هنا اليوم، ليس مستعدا للاستسلام لليأس أو إضاعة الفرصة المتوفرة اليوم. وسنقوم بكل ما يلزم من عمل. ونحن طلبنا المساعدة من

المجلس، لأنه تعهد بتزويدنا بالموارد، وبالدعم والشراكة التي تمتعنا بها في السابق بحيث يمكن التصدي للاضطراب في الصومال، في البر وفي المياه الدولية على السواء، ونتمكن من الإسهام في تسوية المشاكل في الساحل وفي أعالي البحار.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر وزير خارجية الصومال على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية التشيكية.

السيد كايزر (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ فضلا عن أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديرنا على دعوتنا إلى المشاركة في جلسة اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. كما أود أن أشكر وكلاء الأمين العام مالكورا وباسكو ولوروا على الإحاطات الإعلامية التي قدموها، وأعرب عن امتناني لوزير خارجية الصومال على إسهامه في مناقشة اليوم.

والاتحاد الأوروبي ينوه بتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره (S/2009/210). ونظرا للظروف الأمنية الحالية، نحن نعتقد أن النهج التدريجي المقترح لمواصلة دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتعزيز المؤسسات الأمنية الصومالية هو أفضل خيار متاح. ويحيط الاتحاد الأوروبي علما بأن الأمين العام يوصي بأن يقرر مجلس الأمن، بعد المرحلتين الأوليين، ما إذا كانت الشروط المحددة في تقريره والتوقيت مفضية إلى إحداث تحول في المرحلة النهائية، التي ستتولى فيها بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام المسؤولية خلفا لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وبالرغم من التطورات الإيجابية التي حصلت على المستوى السياسي والزخم السياسي القوي الذي ولدته عملية جيبوتي للسلام، فإن الحالة الأمنية الشاملة على أرض الواقع ما زالت هشة بشكل بالغ، على النحو الذي أظهره اندلاع القتال مؤخرا في مقديشو. وفي ذلك السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود المستمرة التي يبذلها الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد للاتصال بالجماعات التي ما زالت معارضة لعملية جيبوتي.

إن الحالة الإنسانية واستمرار محنة الأشخاص المشردين داخليا والزيادة الكبيرة في هجمات القراصنة قبالة الساحل الصومالي وأعالي البحار الدولية أمور ما زالت تبعث على القلق البالغ. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتبرعات التي قدمت خلال المؤتمر الدولي لدعم المؤسسات الأمنية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الذي عقد في بروكسل في ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وتحت الإشراف المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. وبلغت التبرعات التي قدمت في ذلك المؤتمر ١٦٤ مليون يورو - لتلبية احتياجات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي لم تغطيها حزمة الدعم اللوجستي التي قدمتها الأمم المتحدة ولدعم المؤسسات الأمنية الانتقالية الصومالية على السواء - وتبرعت المفوضية الأوروبية وحدها بأكثر من ٨٠ مليون يورو من هذا المبلغ. وذلك يدل على التزام الاتحاد الأوروبي القوي بالعمل مع المجتمع الدولي لمساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية الجديدة على تحقيق السلام والاستقرار.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أن زيادة قوات الأمن والشرطة الصومالية أمر حيوي لاستقرار البلد. كما يدعو

الاتحاد المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه للمؤسسات الصومالية بغية التصدي للتحديات واغتنام الفرص لزيادة تعزيز المصالحة وإعادة السلام وإعادة بناء البلد.

وما زال الاتحاد الأوروبي ملتزما بالمشاركة في هذا الدعم. وفي بروكسل، أكد المجتمع الدولي أيضا على ضرورة الاستمرار في التصدي لمسألة القرصنة، في جملة أمور، من خلال وجود بحري دولي، مشددا على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة على نحو عاجل بحلول تنشأ على البر الصومالي.

كما يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن امتنانه لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبلدان المساهمة بقوات على إسهاماتها في استقرار الوضع في مقديشو، بالنظر إلى صعوبة الظروف التي تعمل فيها. ومن المهم أيضا الاستمرار في دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال حزمة عناصر الدعم اللوجستي التي تقدمها الأمم المتحدة، والصناديق الاستئمانية التابعة للأمم المتحدة وعلى الصعيد الثنائي مع اتباع نهج منسق.

بالإضافة إلى ذلك، يدعم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تدريب قوات الأمن الوطنية والشرطة الصومالية. أما بخصوص تقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فقد التزمت اللجنة الأوروبية حتى الآن بما مجموعه ٤٠ مليون يورو. علاوة على ذلك، يقدم العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية ومادية ولوجستية.

وتتمثل أولوية الاتحاد الأوروبي في دعم الحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وأعلنت المفوضية الأوروبية في مؤتمر إعلان التبرعات الذي عُقد في بروكسل أنها تعتزم تخصيص ما يزيد على ٢١٥ مليون يورو لتلك المجالات في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. كما يقدم الاتحاد الأوروبي مساعدات في مجال الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ وغيرها من أشكال المساعدة للتخفيف من معاناة الشعب الصومالي.

ويسهم الاتحاد الأوروبي في الجهود الدولية للحد من القرصنة قبالة ساحل الصومال وفي خليج عدن. والاتحاد الأوروبي مستعد للاستمرار، من خلال نشر البعثة العسكرية البحرية، أتالانتا، لحماية السفن التابعة للأمم المتحدة التي تقدم حزمة عناصر الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وشحنات الإغاثة الإنسانية، وكذلك مراقبة المناطق البحرية وتسيير دوريات فيها. وفي الوقت نفسه، فإن الاتحاد الأوروبي يدرك ويلتزم بالمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة من خلال التنمية المستدامة والاستعادة الكاملة لسيادة القانون في الصومال.

في الختام، أود أن أؤكد للمجلس أن الاتحاد الأوروبي، إلى جانب أعضاء آخرين في المجتمع الدولي، مستعد لمواصلة تقديم المساعدة إلى الصومال. ومع ذلك، يجب أن يقوم الصومال بدوره. ويتمثل الهدف المباشر في تأسيس قوات أمن وطني وقوة شرطة مدنية فيه. إن وضع استراتيجية أمنية طويلة الأمد شرط مسبق للتنمية في المستقبل. ويرحب الاتحاد الأوروبي بإعلان الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد في بروكسل أن مسألة الأمن هي إحدى الأولويات العليا لحكومته. ولا يمكن إحراز أي تقدم ملموس إلا إذا قام على أساس ملكية الصومال ومسؤوليته عن تنفيذه.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.